

بناء على ما قرره المجلس الوطني ووافق عليه مجلس قيادة الثورة واستناداً الى أحكام المادة الثالثة والخمسين من الدستور - اصدرنا القانون الآتي :-

رقم (٦) لسنة ٢٠٠٠

قانون

تدرج ذوي المهن الطبية والصحية

المادة - ١ -

يقصد بالتعبير الآتيه المعاني المبينه ازاءها لاغراض هذا القانون :

اولاً - الوزير - وزير الصحة

ثانياً - الوزارة - وزارة الصحة

ثالثاً - ذوو المهن الطبية - خريجو كليات الطب وطب الاسنان والصيدله العراقية او غير

العراقية المعترف بها .

رابعاً - ذوو المهن الصحية - خريجو كليات التمريض وكليات التقنيات الطبية والصحية

والمعاهد الطبية الفنية واعداديات التمريض العراقية او غير

العراقية المعترف بها .

خامساً - المستشفى التعليمي - المستشفى الذي يتم فيه التدريس والتدريب .

سادساً - المستشفى الرئيسي - المستشفى الذي يعمل فيه الاختصاصيون في حقول الطب

الرئيسيه او فروعها .

سابعاً - مجتمعات طب الاسنان - المراكز الخاصة بطب الاسنان التي يعمل فيها عدد من

اطباء الاسنان في مختلف فروع طب الاسنان .

ثامناً - اللجان الاستشارية - اللجان التي يؤلفها الوزير وفق احكام هذا القانون

تاسعاً - مناطق التدرج - الاقضية والنواحي والقرى خارج مراكز المحافظات .

الماده - ٢ -

اولاً - يؤلف الوزير لجاناً استشارية لتدرج ذوي المهن الطبية والصحية يحدد تشكيلها وسير

العمل فيها بتعليمات على ان تمثل فيها النقابات المهنية ذات العلاقة .

ثانياً - تتولى اللجان الاستشارية ماياتي :-

أ - تصنيف المستشفيات الى تعليمية ورئيسه وتحديد مجتمعات طب الأسنان .

ب - اعداد جدول بالاقضية والنواحي والقرى الواقعة خارج مراكز المحافظات .

ج - توزيع مدد تدريب ذوي المهن الطبية والصحية .

د - وضع مناهج التدريب واعادة النظر فيها .

هـ - الاشراف على تطبيق مناهج التدريب ومتابعته .

و - توزيع ذوي المهن الطبية او الصحية على المستشفيات ومجتمعات طب الاسنان لغرض

التدريب والخدمه في الاقضية والنواحي والقرى .

ثالثاً - تخضع قرارات اللجان الاستشارية لمصادقة الوزير

المادة - ٣ -

اولاً - يعين ذو المهن الطبية او الصحية موظفاً وفق القانون ، وتكون مدد التدرج الطبي

والصحي على النحو الآتي :

أ - (٤) اربع سنوات للأطباء .

ب - (٣) ثلاث سنوات لاطباء الأسنان والصيدله وذوي المهن الصحية .

ثانياً - لا تحسب لاغراض التدرج مده الدراسه العليا (الاختصاص) اذا وقعت خلال المدد

المنصوص عليها في البند ((اولاً)) من هذه المادة .

المادة - ٤ -

يلتحق ذوالمهنة الطبية او الصحية بالخدمه العسكرية المشمول بها بعد قضائه مدة الخدمه

في الاقامه الدورية او التدريب المنصوص عليها في البند ((اولاً)) من الماده ٣ من

هذا القانون .

المادة - ٥ -

للطبيب وطبيب الاسنان والصيدلي ، بعد انتهاء مستلزمات التدرج الطبي ، اختيار الفرع

الذي يرغب التدريب فيه من الفروع التي تحددها اللجنة الاستشارية المعنية .

المادة - ٦ -

يعفى من الاقامه الدورية او التدريب ذو المهنة الطبية او الصحية الذي امضى في الاقامه

الدورية او التدريب في مستشفيات خارج العراق مدداً مساوية للمدد المحدده قانوناً لأقرانه من

خريجي الكليات والمعاهد العراقية على ان يقدم وثيقه رسمية مصدقه وفق القانون . تؤيد ذلك

المادة - ٧ -

يعفى من الخدمه في مناطق التدرج كل من :-

اولاً - الطبيب المتدرب في العلوم الاساسية او الفروع غير السريرية لمدة سنة واحده على ان

يتعهد بالخدمه مدة (٥) خمس سنوات في ذلك الفرع بعد اداء الخدمة العسكرية وفي

حالة اخلاله بالتعهد يلزم باتمام مستلزمات التدرج الطبي ودفع مبلغ التعهد .

ثانياً - ذي المهنة الطبية او الصحية المتفرغ للتدريس في الجامعات العراقية وهيئة المعاهد

الفنية او المتفرغ للعمل فيها ، ويلزم بالخدمه مدة ((٥)) خمس سنوات بموجب تعهد

يعد لهذا الغرض ، فاذا ترك التدريب او رفض الخدمه او اخل بأي شرط من شروط

التعهد يلحق بمناطق التدرج الطبي ويلزم بدفع مبلغ التعهد .

ثالثاً - الصيدلي وخريج المعاهد الطبية الفنية الذي يعين في الشركات العامه للصناعات

الدوائية على ان يعمل فيها مدة لاتقل عن (٢) سنتين .

رابعاً - الصيدلي الحاصل على شهادة اختصاص المعين في مراكز المحافظات عدا بغداد مدة لاتقل

عن (٢) سنتين .

خامساً - الصيدلي المتدرب في المراكز التدريبية الخاصة بالصيدله السريرية مدة سنة واحده في الاقل ، مع

الزامه بالعمل في الصيدله السريرية في المستشفيات في مراكز المحافظات مدة لاتقل عن ((٣))

ثلاث سنوات .

سادساً - الصيدلي المعين في مختبرات الرقابة الدوائية والبايولوجية والمختبرات المساندة لها في [منظمة الطاقة الذرية وهيئة التصنيع العسكري ومراكز ابحاث ابن سينا التابع لوزارة الصناعة والمعادن وكلية الصيدله] مدة ((٥)) خمس سنوات بموجب تعهد يعد لهذا الغرض فاذا اخل بأي شرط من شروط التعهد يلحق بمناطق التدرج ويلزم بدفع مبلغ التعهد .
سابعاً - ذي المهنة الطبية او الصحية المقبول في الدراسات العليا ذات العلاقة بمهنته .

ثامناً - (٢٠) عشرون من الربع الاول من خريجي كليات الطب وطب الاسنان والصيدله المعينين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وحسب تسلسل درجاتهم .
تاسعاً - الصيادل المعينين في معهد الطب العدلي والطبابة العدلية مدة لاتقل عن ((٥)) خمس سنوات .

عاشراً - ((١٠)) عشرة من الربع الاول من الخريجين ذوي المهن الصحية ، المعينين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، وحسب تسلسل درجاتهم .

المادة - ٨ -

للتوزيع استثناء ما لا يزيد على (٢٠%) عشرين من المئة من ذوي المهن الصحية ، وحسب ترتيب قدمهم المستند الى تسلسل درجاتهم عند التخرج ، من الخدمة في الاقضية والنواحي والقرى لغرض توزيعهم على المؤسسات الصحية .

المادة - ٩ -

اولاً - يخير ذو المهنة الطبية او الصحية بين التعيين للعمل في المؤسسات الصحية التابعة للوزارة وبين اختيار ممارسة المهنة الخاصة ، بعد انهاء المدد المنصوص عليها في المادة ((٣)) من هذا القانون .

ثانياً - يلزم من يختار ممارسة المهنة الخاصة وفق ماورد في البند (اولاً) من هذه المادة بالاستمرار في الخدمة في مؤسسات الوزارة لمدة (٤) اربع سنوات او دفع مبلغ يعادل النفقات الدراسية لمدة دراسته الجامعية مضافاً اليه الفائدة القانونية وفق ماتحدده وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتعليمات .

المادة - ١٠ -

لايجوز لذي المهنة الطبية المعين في الجامعات العراقية وهيئة المعاهد الفنية ممارسة المهنة خارج اوقات الدوام الرسمي قبل مضي (٣) ثلاث سنوات من تاريخ تعيينه ، باستثناء ذي الاختصاص

المادة - ١١ -

اولاً - تسري احكام هذا القانون على ذوي المهن الطبية والصحية المستمرين بالخدمة بعد نفاذه .

ثانياً - يستثنى المتخرج الدارس على نفقة وزارة الدفاع ، من حكم البند ((اولاً)) من هذه المادة /الا اذا انتهت خدمته العسكرية فتطبق عليه احكام هذا القانون مع مراعاة التدرج التي وصل اليها خريجو دورته .

المادة - ١٢ -

يمنح ذوو المهن الطبية او الصحية المشمولون باحكام هذا القانون ، وباقتراح من وزير الصحة ، ومصادقة لجنة الشؤون الاقتصادية مخصصات شهرية اضافية تراعي فيها المواقع الجغرافية لمناطق التدرج الطبي والصحي .

المادة - ١٣ -

اولاً - يلغى قانون التدرج الطبي المرقم بـ (٩٩) لسنة ١٩٧٠ وقانون ذي لسه المرقم بـ (٩٩) لسنة ١٩٧١ وقانون تدرج ذوي المهن الصحية بـ (٤٤) لسنة ١٩٧٣ وقانون تدرج الصيادلة المرقم بـ (١٥) لسنة ١٩٨٢ وقانون اقامة المرضيين الجامعيين المرقم بـ (٣٩) لسنة ١٩٨٦ .
ثانياً - لايعمل بأي نص قانوني يتعارض مع احكام هذا القانون .

المادة - ١٤ -

لوزير الصحة اصدار التعليمات اللازمة لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون .

المادة - ١٥ -

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذاً ابتداءً من ٢٠٠٠/٧/١ .

كتب ببغداد في اليوم العاشر من شهر شوال سنة ١٤٢٠ هـ الموافق

لليوم السادس عشر من شهر كانون الثاني سنة ٢٠٠٠ م

صدام حسين
رئيس مجلس قيادة الثورة

نشر في جريدة الوقائع العراقية

عدد ٣٨١١

تاريخ ٢٠٠٠/١/٣١